

قضية

مصرف لبنان يلهم نتائج هندساته أزمة سيولة في المصارف

بل أيضاً في أنها خلقت سيولة إضافية بالليرة اللبنانية لدى المصارف بقيمة تزيد على 18 ألف مليار ليرة، بالإضافة إلى الأرباح البالغة نحو 6300 مليار ليرة. كيف؟ الأمر بسيط جداً، فالمصارف باعت لمصرف لبنان سندات الخزينة التي تحملها بالليرة اللبنانية، وهو دفع لها فوراً ثمن السند بسعر إصداره، مع نصف الأرباح التي كانت المصارف ستحققها يوم استحقاق السندات. وفي المقابل، اشترط مصرف لبنان أن تشتري المصارف منه، بنفس قيمة السندات التي باعتها له، سندات بالدولار (يوروبوندرز)، أو شهادات إيداع بالدولار يصدرها خصيصاً. هذه الآلية أدت إلى نتيجة أساسية: مصرف لبنان دفع ثمن السندات من ميزانيته وأصبحت المبالغ بين يدي المصارف التي تريد توظيفها حتى لا تكون عبئاً عليها. هذا يعني أن على المصارف استثمار هذه الأموال وفق الخيارات المتاحة

لا يزال مصرف لبنان يعمل على لملمة الأثر السلبي الذي أنتجته الهندسات المالية التي بدأ تنفيذها منذ نحو شهرين. فقد بدأ يمتص السيولة الناتجة من هذه الهندسات، من خلال السماح للمصارف بإيداعها لديه على فترات تراوح بين 5 سنوات و10 سنوات، وبفوائد تصل إلى 5.5%

محمد وهبة

منذ حزيران الماضي، بدأ مصرف لبنان بتنفيذ هندسة مالية كانت لها نتائج واسعة في السوق المالية والنقدية. فبيما تمكن مصرف لبنان من جمع مبلغ يقرب من 12 مليار دولار لتعزيز احتياطياته بالعملة الأجنبية، تبين أن المصارف حققت أرباحاً استثنائية في خلال الأسابيع الماضية، بقيمة تبلغ 4,2 مليارات دولار. وهذان الرقمان مرشحان للارتفاع أكثر، ولا سيما أن هذه الهندسة الجارية بلا سقف، بل هي مستمرة ما دامت المصارف قادرة على اجتذاب الدولارات من الخارج ودفع فوائد مرتفعة تسميها عمولات تصل نسبتها إلى 20% و30%.

المشكلة في هذه الهندسات لا تكمن فقط في تمكن المصارف من تحقيق أرباح هائلة ممولة من المال العام،

قرّر مصرف لبنان أن يتيح للمصارف إيداع مبالغ لديه بالليرة اللبنانية



المصارف باعت السندات لمصرف لبنان ثم اشترتها من السوق، وباعتها مجدداً له لتحقيق المزيد من الأرباح (مروان طحطد)

الإجمالي، وحجم نمو التسليفات تقلص في خلال السنوات الخمس الماضية متأثراً بالنمو الاقتصادي الضعيف الذي لا يصل إلى 1,5% في أحسن أحواله. أما وزارة المال، فقد أحجمت عن إصدار سندات خزينة إضافية تفادياً لمزيد من الحرج، وخصوصاً أن حجم السندات المطلوبة كبير جداً وسيؤدي إلى زيادة كبيرة في حساب وزارة المال لدى مصرف لبنان من دون أي حاجة فعلية تبين أن غالبية المصارف التي شاركت في عملية تسهيل السندات، قرّرت أن تزيد استفادتها من هذه العملية من خلال استعمال المبالغ الناتجة من عملية التسهيل في شراء المزيد من سندات الخزينة

مخصصاً لامتنعاص السيولة المصرفية سيكون محرراً جداً، لأن لا تفسير له سوى أنه مساعدة للمصارف على تعقيم السيولة وتمويل كلفتها بالأموال العامة. الخيار الثالث: إيداع هذه المبالغ لدى مصرف لبنان. الودائع التي يستقبلها مصرف لبنان، سواء تلك التي بالدولار أو بالليرة، عليها فوائد لا تتجاوز 2%، وبالتالي إن هذا الخيار ليس مطروحاً بالنسبة إلى المصارف. الخيارات الثلاثة ليست الحل المنشود في ظل أسوأ أزمة سيولة بالليرة لدى المصارف. فالقطاع الخاص يعيش أزمة مديونية هائلة تبلغ 105% من الناتج المحلي

لها على النحو الآتي:
الخيار الأول: إقراضها في السوق. ولذلك بدت لوحات الإعلانات المنتشرة على طرقات لبنان وعلى صفحات الإنترنت، «منتشية» بما تقدّمه المصارف عن قروض بالليرة اللبنانية. إحدى الإعلانات تقول: 1100 مليار ليرة مخصصة لإقراض المؤسسات الصغيرة بفائدة 7% للسنة الأولى.
الخيار الثاني: شراء سندات خزينة بالليرة. هذا يعني أن على المصارف أن تكتتب في إصدارات وزارة المال لسندات الخزينة بالليرة، علماً بأن حساب وزارة المال لدى مصرف لبنان يسجل فائضاً يبلغ 11 ألف مليار ليرة، أي إن إصداراً كهذا

مؤشر

ميزان المدفوعات في أيلول: فائض بقيمة 554,9 مليون دولار

في نهاية أيلول 2015، سجّل ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة 554,9 مليون دولار. يأتي هذا الفائض بعد عجز متواصل منذ عام 2011 إذ بلغت قيمته التراكمية في نهاية 2015 نحو 9423,2 مليون دولار. وكان هذا العجز مستمراً في خلال النصف الأول من عام 2016، إلى أن بدأ مصرف لبنان بتنفيذ هندساته المالية الأخيرة في نهاية حزيران الماضي. يومها بدأت النتائج تنقلب تدريجاً وعلى فترة قصيرة جداً. وبحسب إحصاءات مصرف لبنان، فإنه في نهاية آب، سجّل ميزان المدفوعات فائضاً لدى مصرف لبنان بقيمة 3960,7 مليون دولار، فيما سجّل عجزاً لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة 2172,9 مليون دولار، أي إن النتيجة الإجمالية هي فائض بقيمة 1787,8 مليون دولار. ثم سجّلت النتيجة الإجمالية في نهاية أيلول فائضاً بقيمة 188,7 مليون دولار، لتصبح النتيجة التراكمية للأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية، فائضاً بقيمة 554,9 مليون دولار. تحقق هذا الفائض من خلال العمليات التي قام بها مصرف لبنان مع المصارف، إذ عرض تسهيل محافظ بالليرة مقابل

امتصاص مبالغ موازية بالدولار تستقطبها المصارف من الخارج. هذا الأمر حفّز تدفق مبالغ كبيرة بالدولار من الخارج إلى لبنان، ما انعكس على نتائج ميزان المدفوعات الذي انقلبت نتائجه من العجز إلى الفائض خلال شهري آب وأيلول، أي الفترة التي تلت تنفيذ الهندسات، علماً بأن تنفيذها لا يزال مستمراً إلى اليوم.

نتيجة ميزان المدفوعات (2009 - 2014)	2009	2010	2011	2012	2013	2014
	7899,1	3324,5	-1996,2	-1536,9	-1128,2	-1407,6

النتيجة لميزان المدفوعات الشهرين بين 2015 و2016 (مليون دولار أميركي)		
2016	2015	
-718,9	-280,2	كانون الثاني
-362,6	-152,6	شباط
-287,6	-417,4	آذار
-254,9	-136	نيسان
-861,6	-189,2	ايار
-13	-794,3	حزيران
-352,1	-2,4	تموز
-1787,8	-332	أب
-188,7	-121,8	أيلول
-	-395,5	تشرين الاول
-	-815,7	تشرين الثاني
-	-372,4	كانون الاول
554,9	-3354,4	المجموع